



ASSEMBLY DECISION - AREN - 8-4-2007

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتماع الهيئة العامة السنوى العادى للشركةالمنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠ممحضر اجتماع الهيئة العامة السنوى العادى للشركةالمنعقد يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠ممكان الاجتماع : قاعة الاجتماعات/ مبنى المؤسسة الأردنية للإستثمار/ عمانيوم الاجتماع وتاريخه : الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠مساعة بدء الاجتماع : الساعة العاشرة صباحاًساعة انتهاء الاجتماع : الساعة الحادية عشرة وربع صباحاًالحضور :

أ. ممثلو المساهمين بنسبة (٩٠,٩%) من رأس المال المكتتب به حسب ما هو مبين في الكشف المرفق بالمحضر.

ب. مندوب مراقب عام الشركات السيد بسام أحمد العتوم بموجب كتاب عطوفة مراقب عام الشركات رقم (ش/١٩٣/١٩٣٠٣) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٦م.

ج. من مجلس الإدارة :

السادة :

١. خالد محمد صلاح الغزاوي : رئيس مجلس الإدارة

٢. الدكتور فايز الحوراني : نائب رئيس مجلس الإدارة

٣. رفيق زكي : عضو

(11)



٤. المهندس ناصر الحضرمي : عضو
٥. حسن أبو الهيجاء : عضو
٦. فؤاد عطية : عضو
٧. المهندس طارق إسماعيل : عضو
٨. أكرم أبو الراغب : عضو
٩. عوض عبود فضائل : عضو

وقد اعتذر عن الحضور لأسباب اضطرارية السيدان :

١. الدكتور محمد الصباريني : عضو
٢. العميد المهندس علي الجزازي : عضو

د. مدقق حسابات الشركة / مكتب السيد معروف توفيق المقبل/السيد معروف توفيق المقبل .

هـ. من الشركة :

السادة :

١. المهندس محمد صالح الزعبي : مدير عام الشركة
٢. المهندس سميح غوانمة : مدير الإنتاج
٣. المهندس نبيل ملكاوي : مدير ضبط الجودة
٤. بلال شنوان : مدير التدقيق الداخلي/المدير المالي بالوكالة
٥. المهندس أحمد الزعبي : مدير الدائرة التجارية
٦. المهندس محمد الرواشدة : مدير التخطيط

جدول الأعمال :

١. تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة للشركة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٥ م.
٢. تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٠٥ م والخطة المستقبلية لها .
٣. تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها الختامية وأحوالها المالية لعام ٢٠٠٥ م.
٤. الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥ م والمصادقة عليها وإخلاء طرف السادة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه عن العام المذكور .



٥. انتخاب مدقي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٦م وتحديد أتعابهم .
٦. أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقترن ذلك الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ١٠% من الأسهم الممثلة في الاجتماع .

وقائع الاجتماع :

عقدت الهيئة العامة لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها العادي السنوي الحادي والعشرين في قاعة الاجتماعات بمبنى المؤسسة الأردنية للاستثمار/ عمان في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٦/٤/٣٠م، وذلك لمناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال .

ترأس الاجتماع معالي رئيس مجلس الإدارة السيد خالد الغزاوي استناداً لأحكام المادة (١٧٧/أ) من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م ، وافتتح الاجتماع بإسم الله تعالى ورحب بالأخوة ممثلي المساهمين، كما رحب بالسيد بسام العتوم مندوب عطوفة مراقب عام الشركات، وكذلك بالسيد معروف توفيق المقيبيل / مدقق حسابات الشركة، وبالأخوة أعضاء مجلس الإدارة وعطوفة مدير عام الشركة ومديرها الحضور .

ومن ثم أعطي الحديث لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد بسام العتوم .

أفاد السيد بسام العتوم أنه استناداً لأحكام المواد :

١٤٤، ١٤٥، ١٥٥/ب، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧/ب، ١٨٢، من قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧م، تبين بأن الشركة إتخذت الإجراءات القانونية اللازمة جميعها لعقد هذا الاجتماع العادي السنوي للشركة .

إذ إعتمدت الآلية التي نصت عليها المادة (١٤٤/أ) من قانون الشركات في توجيه الدعوة إلى المساهمين لحضور هذا الاجتماع ، كما أرفق جدول الأعمال بكتاب الدعوة، وكذلك تقرير مجلس الإدارة وميزانية الشركة السنوية وتقرير مدقي حسابات الشركة بما ينسجم مع مضمون المادة (١٤٤/ب) من قانون الشركات .



وقد أعلن عن موعد هذا الاجتماع في صحيفتين يوميتين تنفيذاً لما ورد في المادة (١٤٥) من قانون الشركات .

وقد حضر الاجتماع من مجلس الإدارة رئيس المجلس ونائبه بالإضافة لسبعة من أعضائه أي تسعة من مجموع أحد عشر من كامل تشكيلة المجلس، وبذلك فقد توافر عنصر قانونية الاجتماع فيما يتعلق بعدد أعضاء المجلس الواجب حضورهم لصحة انعقاد الهيئة العامة وفق المادتين (١٥٥/ب)، (١٧٧/ب) من قانون الشركات .

وقد جاء اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي هذا منسجماً مع ما ورد في المادة (١٦٩) من قانون الشركات من حيث :

- أ. تمت دعوة الهيئة العامة من قبل مجلس الإدارة بموجب قراره رقم (٢٠٠٦/٩) بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٨.
- ب. جاء انعقاد هذه الهيئة خلال الأشهر الأربعة التالية لإنهاء السنة المالية للشركة (٢٠٠٥).

وبموجب المادة (١٧٠) من قانون الشركات يعتبر هذا الاجتماع قانونياً لحضور ممثلين للمساهمين لأكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها ، إذ حضر الاجتماع ثمانية مساهمين من أصل ثمانية وعشرين مساهماً يمثلون بالأصالة ما مجموعه ٦٦٧ ١٢ ٨٨٤ سهماً (إثنا عشر مليون وثمانمائة وأربعة وثمانون ألف وستمائة وسبعة وستون سهماً) من أصل ١٤ ١٧٥ ٠٠٠ سهماً (أربعة عشر مليون ومائة وخمسة وسبعون ألف سهماً) ويمثل الحضور ما نسبته (٩٠,٩%) من مالكي أسهم الشركة.

جاء جدول أعمال الهيئة العامة منسجماً مع نص المادة (١٧١) من قانون الشركات .

وقد وجهت الدعوة إلى السادة مراقب عام الشركات وهيئة الأوراق المالية ومدققي حسابات الشركة لحضور هذا الاجتماع استناداً للمادة رقم (١٨٢) من قانون الشركات .



ونوه السيد بسام العتوم بأنه في ضوء ما أشار إليه آنفاً فإن هذا الاجتماع يعتبر قانونياً ، وبالتالي وإستناداً إلى المادة (١٨٣/أ) من قانون الشركات فإن أي قرارات تصدر عنه تعتبر قانونية وملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذين حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا .

وإستناداً إلى الصلاحية المخولة لرئيس الاجتماع بموجب المادة (١٨١/أ) من قانون الشركات ، عين رئيس الاجتماع السيد تيسير محمد عابنه كاتباً للجلسة ، كما إستأذن السيدين أكرم أبو الراغب وعوض فضائل بتعيينهما مراقبين للاجتماع .

ومن ثم بدأ رئيس الاجتماع بتناول بنود جدول الأعمال بالمناقشة على النحو الآتي :

١. تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة للشركة بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٥ م.

لدى طلب رئيس الاجتماع تلاوة المحضر المذكور تفضل عطوفة مدير عام الشركة المهندس محمد صالح الزعبي بتلاوته، وبعد تلاوته أفسح المجال لإبداء المطالعات حول ما ورد فيه، وقد نوه رئيس الاجتماع بأن مضمون المحضر الذي تلي على الهيئة العامة قد جاء متضمناً الملاحظات التي كان قد أبدأها المجتمعون في ذلك الاجتماع وبالنص ذاته الذي ورد على ألسنتهم مع إثبات إسم صاحب كل ملاحظة .

لم ترد من المجتمعين أي مطالعات أو ملاحظات بشأن المحضر المذكور إذ أجمعوا على إعتماده .

إستأذن رئيس الاجتماع الأخوة الحضور بتناول بنود جدول الأعمال (٢ ، ٣ ، ٤) بالمناقشة مجتمعه لترابط مواضيعها فوافق الحضور بالإجماع على مناقشة البنود المدرجة أدناه مجتمعه :

٢. تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لعام ٢٠٠٥ م والخطة المستقبلية لها .

٣. تقرير مدققى حسابات الشركة عن ميزانيتها الختامية وأحوالها المالية لعام ٢٠٠٥ م .

٤. الميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥ م والمصادقة عليها وإخلاء طرف السادة رئيس مجلس

الإدارة وأعضائه عن العام المذكور .



بداية طلب رئيس الاجتماع إلى السيد مدقق حسابات الشركة تلاوة تقريره، ولدى تلاوة التقرير المذكور كان من أبرز ما أشار إليه التقرير ما يأتي :

أ. لقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا .
ب. لقد دققت البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ م من قبل زميل آخر وقد كان تقريرهم الصادر حول تلك البيانات متحفظاً وذلك بسبب أنه لم يتم قيد الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على مواد الإدخال الجمركي المؤقت والتي تم تصنيعها وبيعها خلال السنتين ٢٠٠٣ م، ٢٠٠٤ م، وقد تبين من البيانات التي أطلعنا عليها الإدارة أن هذه القضية تم تسويتها مع دائرة الجمارك وذلك بعد أن دفعت الشركة ما تحقق على تلك المواد من رسوم .

ج. في رأينا أن البيانات المالية تُظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية الوضع المالي لشركة الصناعات الهندسية العربية المساهمة المحدودة كما في ٢٠٠٥/١٢/٣١ م ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في التاريخ المذكور وفقاً للقانون وللمعايير الدولية للتقارير المالية، ونوصي الهيئة العامة للمساهمين المصادقة على هذه البيانات المالية .

د. دون أي تحفظ وكما هو مبين في الإيضاح رقم (٢١) الخاص بالبيانات المالية تكبدت الشركة خسائر منذ تأسيسها وبدء إنتاجها التجاري بلغ مجموعها (٢٨٧ ١٢٤ ١٠) ديناراً كما في ٢٠٠٥/١٢/٣١ م أي ما يعادل (٧١,٤%) من رأس المال المدفوع .

هـ. تباع البضاعة الجاهزة بأقل من كلفتها الإجمالية .
و. عقدت الهيئة العامة للشركة اجتماعاً غير عادي بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤ م حسب الدعوة الموجهة للمساهمين من مجلس الإدارة، حضره مساهمون يحملون (٩٦,٦٧%) من رأسمال الشركة المكتتب به، وعقد الاجتماع للنظر فيما يلي :

١. تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار (٧٠٥٧ ٧٦٤) دينار تعادل (٧٥%) من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠ م، والبالغة (٩٤١٠ ٣٥٢) دينار، ليصبح رأسمال الشركة بعد التخفيض مبلغ (٧١١٧ ٢٣٦) دينار .



٢. زيادة رأس المال من مساهمي الشركة بمقدار مليونين ونصف المليون دينار ، وإفساح المجال لكل مساهم من تحديد المبلغ الذي يرغب الإكتتاب به في إطار زيادة رأس المال المذكور .

وبعد أن بين معالي رئيس مجلس الإدارة الأسباب الموجبة لإعادة هيكلة رأس المال وأهمها تجنيب الشركة للتصفية الإجبارية ، عرض الموضوعان أعلاه للتصويت فوافق الحضور من المساهمين عليها بالإجماع ، ويسري تنفيذ قرار الهيئة العامة غير العادية بعد موافقة الجهات الرسمية عليه حسب القانون .

وأنه في حال عدم إتمام هذا الأمر على الوجه القانوني فسوف تكون الشركة في وضع مالي وإداري غير قادرة من خلاله على الإستمرار .

وقد إستأذن رئيس الإجتماع الأخوة الحضور بتأجيل مناقشتهم لتقرير مدقي حسابات الشركة إذ لا بد من إكمال المعلومات الواجب إطلاعهم عليها حول أوضاع الشركة في إطار البنود المطروحة للنقاش ، عندها تكون المناقشة على الأغلب أكثر عمقا ، وبالتالي أكثر فائدة ، إذ تحرص إدارة الشركة بل وتأمل أن تأخذ بكل مايطرحه الأخوة الحضور من آراء قيمة بهدف تطوير أداء الشركة وتصويب وضعها .

وتابع رئيس الإجتماع حديثه قائلاً : أرجو أن أثنوه للزملاء الحضور بأن آلية إعداد تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٥م جاءت بتقرير ذي مضمون مغاير لما جرت عليه العادة سابقاً إذ أعد التقرير المذكور مع الأخذ بعين الإعتبار الأمور الآتية :

- الشفافية في المعلومات المتضمنة في التقرير .
- إعتماد منهجية المؤشرات الرقمية التقييمية في إعداد التقرير والمؤشرات المالية لبيان أداء الشركة الواقعي .
- تشخيص مسببات أوضاع الشركة المالية والفنية المتعثرة .
- بيان جهود مجلس الإدارة وإدارة الشركة التنفيذية في تقييم أوضاع الشركة ، وبالتالي الحلول المقترحة لتصويب أوضاع الشركة .



وقد حرص مجلس الإدارة على إرسال التقرير المذكور للإخوة المساهمين قبل مدة كافية من تاريخ عقد هذا الإجتماع ليتسنى لهم دراسته الدراسة الوافية، وبالتالي الإستناد إلى وقائع عملية في المناقشة والمساعدة والحكم الموضوعي على أداء المجلس وإدارة الشركة التنفيذية .

وأفاد رئيس الإجتماع بأنه على يقين بأن الزملاء الحضور قد درسوا مضمون التقرير المذكور، ومن هنا فقلعه من المفيد أن تأذنوا لي فقط بإستعراض مكثف لأبرز ما ورد في التقرير المذكور .

عندما كلفت قبل سنة تقريباً برئاسة مجلس الإدارة وكلف زميلي المهندس محمد صالح الزعبي بمهام مدير عام الشركة وضعنا سلفاً في صورة صعوبة أوضاع الشركة، وتم التأكيد لنا بأننا سنجد الدعم اللازم لتصويب هذه الأوضاع .

وللأمانة أننا عندما قمنا بتقويم مكونات عمل الشركة الإدارية والمالية والفنية ليمثل هذا التقويم المنطلق الأساس في تطوير الأداء وتصويب الأوضاع فوجدنا بأن أوضاع الشركة أسوأ بكثير مما وضعنا في صورته، إذ أنها في وضع أقرب ما يكون للشلل، ومع ذلك وبعمل مجلس الإدارة كفريق واحد تصدينا لكم هائل من الصعوبات تتلخص ولغايات الإيجاز بالعناوين الآتية :

- أولاً : نتائج سلبية لتواصل تعثر الشركة وتفاقمه مع مسار الزمن وهي :
- أ. عدم تحقيق جودة المنتج المطلوبة في الأسواق ، وعدم توجيه الإنفاق على الجانب الفني .
 - ب. إفتقار الشركة إلى خبرات مؤهلة علمياً وذات معرفة فنية متخصصة .
 - ج. لم تنقل المعرفة الفنية اللازمة من الخبراء البولنديين المتخصصين إلى كادر الشركة الفني حسب الأصول .
 - د. اعتماد الكادر الفني في الشركة في ممارساته الفنية على الاجتهاد الشخصي والمبادرة الفردية .
 - هـ. وجود معيقات مالية وعدم توافر السيولة النقدية الكافية .



و. تحمل الشركة لأعباء القروض المالية والتسهيلات بحجم لا يستهان به، وبفوائد تتزايد بشكل كبير وخاصة فوائد إسناد القرض، إذ كانت في عام ٢٠٠٤م حوالي (١٩٠) ألف دينار لتصل حوالي (٢٨٣) ألف دينار عام ٢٠٠٥م، ولتزيد عام ٢٠٠٦م إلى حوالي (٤٢٥) ألف دينار.

ز. عدم اعتماد أسلوب المنتج النمطي.

ح. ديون مستحقة الدفع وبحجم يقارب ربع مليون دينار لعدد كبير من المتعاملين مع الشركة.

ط. غرامات مالية لمخالفة المواصفات وللجمارك ولهيئة الأوراق المالية ومركز إيداع الأوراق المالية وبورصة عمان.

ي. عدم وجود سياسة تسويق وسياسة إنتاج في إطار من التداخل والتكامل.

ك. ضعف مهارات حساب الكلفة.

ثانياً : قرارات مجلس الإدارة في محاولة لتصويب أوضاع الشركة .

أ. إقرار خطة عمل ثلاثية (٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م) لتصويب أوضاع الشركة بمكوناتها الفنية والإدارية كافة .

ولأسف فإن التدفقات النقدية للشركة لم تشكل الأساس المقنع سواء للبنوك أو لوحة الإستثمار للحصول على القرض الذي تضمنته الخطة الأنفة الذكر، وهو بمقدار مليوني دينار .

ومما هو جدير بالذكر أنه عند تسلم رئيس مجلس الإدارة لمهامه في ٢٠٠٥/٣/١٦م، وتسلم المدير العام لمهامه في ٢٠٠٥/٣/١٧م كانت هناك وعود بدعم الإدارة الجديدة لتصويب وضع الشركة، وكان المؤمل من وحدة الإستثمار للضمان الإجتماعي بصفتها المساهم الرئيس في الشركة منح القرض المذكور بفوائد أقل مما عليه في بنك الإسكان ، ولكن الوحدة المذكورة إشتربت كفالة الحكومة لمنح هذا القرض ولم ترض برهن الأرض التي تزيد قيمتها الحقيقية على قيمة القرض بمبلغ كبير لا يستهان به .



ب. وعند هذا المنعطف الصعب قرر مجلس الإدارة بقراره رقم (٢٠٠٥/٣٢) - الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠م، وضع المالكين الرئيسيين في صورة أوضاع الشركة المالية والإدارية والفنية والجهود المبذولة للتصويب مع التركيز على أهمية توافر السيولة اللازمة لغايات التصويب فتم إبلاغ المساهمين بذلك بموجب الكتاب رقم (٢٠٠٥/٧/٣) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١م.

ج. مع عدم تمكن الشركة من الحصول على القرض الوارد في الخطة الآتفة الذكر لم يئأس مجلس الإدارة حيال هذا الكم الكبير من التعقيدات ولم يرض أن تبقى مهمته مجرد تسيير الأمور بشكل روتيني، إذ إن النتيجة الحتمية لإدارة التسيير الروتينية هي استمرار الخسائر، وبالتالي الوصول إلى نسبة الخسائر المتراكمة التي بموجبها تُصفى الشركة إجبارياً، إتخذ المجلس القرار رقم (٢٠٠٥/٢٣) - الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠م والذي ينص على :

- أ. اعتماد سيناريو إعادة تقييم موجوات الشركة كعنصر هام له انعكاساته على البدائل التي أقرها المجلس لمعالجة وضع السيولة في الشركة .
- ب. لمعالجة أوضاع الشركة وخاصة فيما يتعلق بالسيولة يقرر المجلس السير بالتوازن في البدائل الثلاثة مجتمعة في آن واحد وهي :
 - تخفيض رأسمال الشركة بجزء من الخسائر .
 - بيع جزء من أراضي الشركة .
 - البحث عن شريك إستراتيجي .

د. مع المحاولات المكثفة لوجود شريك إستراتيجي لم نوفق في ذلك، فقرر مجلس الإدارة بموجب قراره رقم (٢٠٠٥/٣٩) - الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٢م ما يأتي :

يجمع المجلس على أن تخفيض رأسمال الشركة هذا وحدة غير كافية لمعالجة أوضاع الشركة، إذ لا بد للمساهمين من ضخ سيولة نقدية في رأسمال الشركة .



لذا يقرر المجلس دعوة الهيئة العامة غير العادية للشركة للاجتماع بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤م وذلك للنظر في :

(تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار ٧٥% من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م، وزيادة رأسمال الشركة من مساهمي الشركة بمقدار مليوني ونصف دينار) .
وقد أجمعت الهيئة العامة في إجتماعها بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٤م وبحضور ممثلي المساهمين بنسبة ٩٦,٦٧% من رأس المال المكتتب به على إتخاذ القرار الآتي :

(تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار ٧٥% من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م أي بمبلغ (٧٠٥٧ ٧٦٤ ديناراً) ، وبذلك يصبح رأسمال الشركة بعد التخفيض (٧١١٧ ٢٣٦ ديناراً) ، وزيادة رأسمال الشركة من مساهمي الشركة بمقدار مليوني ونصف دينار ليفسح المجال لمن يرغب من المساهمين في تحديد المبلغ المراد الاكتتاب به في إطار زيادة رأس المال المذكور).

هـ. من المؤسف حقاً ومع إجماع الهيئة العامة غير العادية على زيادة رأس المال بإعتباره المنطلق الأساس في التصويب ، وبإعتباره المدخل الأهم إلى معالجة أوضاع الشركة ، لم يتقدم أي مساهم من المساهمين بزيادة مساهمته.

وانطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بما يأتي :

١. أن صناعة السباكة صناعة إستراتيجية من المهم أن يحافظ عليها .
٢. لا بد وبعد أن إستمر مسلسل الخسائر والتعثّر منذ أسست الشركة عام ١٩٨٤م وحتى تاريخه من قرار جريء حاسم لمعالجة أوضاع الشركة جذرياً، وبخلاف ذلك فإن تصفية الشركة قادمة لا محالة مع تواصل مسلسل الخسائر ، هذا مع العلم بأن التصفية في جميع الأحوال ليست لصالح المساهمين .



يرى المجلس إضافة إلى تخفيض رأسمال الشركة المكتتب به بمقدار ٧٥% من الخسائر المتراكمة حتى ٢٠٠٥/٦/٣٠م ما يأتي :

- أ. شطب الديون .
- ب. إعادة هيكلة الشركة .
- ج. ضخ سيولة مناسبة .

هذا ولا بد أن يكون الأخوة الحضور قد إطلعوا على أداء الشركة خلال عام ٢٠٠٥م عند دراستهم لمضمون تقرير مجلس الإدارة .

ومن ثم طلب رئيس الاجتماع إلى عطوفة مدير عام الشركة إبداء ما يود إبداءه من مطالعات في إطار تقرير مجلس الإدارة الأنف الذكر، فأفاد عطوفته الإكتفاء بما طرحه رئيس الاجتماع في هذا المجال ، وتابع رئيس الاجتماع حديثه قائلاً وأرجو أن أضع الأخوة الحضور في صورة آخر الجهود المبذولة في محاولة لتصويب أوضاع الشركة قبل إفساح المجال للحضور بإبداء مطالعاتهم وملاحظاتهم .

إثر مقابلة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لمعالي وزير العمل فقد تم تشكيل لجنة من وحدة الإستثمار للضمان الإجتماعي ووزارة المالية والمؤسسة الأردنية للإستثمار والشركة العربية للتعددين لدراسة ظروف وإدارة الشركة في مجال تصويب أوضاع الشركة، ونحن بانتظار نتائج توصيات اللجنة وما يترتب عليها من إجراء .

وطلب رئيس الاجتماع إلى المدير المالي للشركة بالوكالة السيد بلال شنوان عرض إيجاز عن أثر فوائد الديون المترتبة على الشركة ، وكذلك أثر الإستهلاكات على ميزانية الشركة، وذلك لمزيد من الإيضاحات والإيضاحات التي تؤسس لمناقشة موضوعية للميزانية من قبل الأخوة الحضور .



فأفاد السيد بلال شنوان بما يأتي:

أرجو أن أضع بين أيدي الأخوة الحضور وفيما يتعلق بفوائد الديون والإستهلاكات
ولفترة التشغيل من ٢٠٠١/١/١م وحتى ٢٠٠٥/١٢/٣١م المعلومات الآتية:

- مجموع الإستهلاكات ٣٩٣٠.٠٧٥ ديناراً

- مجموع الفوائد المدفوعة ٢٤٢٩.٢٨٠ ديناراً

- مجموع الإستهلاكات والفوائد المدفوعة ٦٣٥٩.٣٥٥ ديناراً

- مجموع الخسائر ٦١٧٨.٦٧٣ ديناراً

وبهذا يتضح أن مصروفي الإستهلاكات والفوائد أعلى من صافي الخسائر.

وعقب رئيس الاجتماع على حديث السيد بلال شنوان بما يأتي:

أن أثر الإستهلاكات والفوائد هو ما أطلعكم عليه السيد بلال شنوان هذا مع تدني المبيعات
ومع تدني جودة المنتج.

وإستأن رئيس الاجتماع الأخوة الحضور لطرح آخر معلومة قبل المناقشة وهي أن
زيادة رأسمال الشركة بمبلغ مليوني ونصف دينار من المساهمين في الشركة يترتب عليه رسم
لوزارة الصناعة يقدر بحوالي (١٥) ألف دينار. ومن المفيد أن نقف الهيئة العامة على عدم إقبال
أي مساهم بتغطية أي جزء من هذا الزيادة، وبالتالي ليس من المنطق أن تدفع رسماً دون أن
يغطي المساهمون هذه الزيادة بمساهماتهم.

وبعد ذلك إفسح المجال للمناقشة.

المهندس طارق إسماعيل: في ضوء عدم إقبال المساهمين على تغطية

ممثل الشركة العربية للاستثمارات زيادة رأسمال المقررة بمساهماتهم أقترح أن

وعضو مجلس الإدارة تطرح أسهم الزيادة للإكتتاب من غير المساهمين.

عقب رئيس الاجتماع بأن الموضوع سي طرح على مجلس الإدارة.



السيد وليد النعسان :
ممثل بنك القاهرة / عمان

بداية أرجو أن أتوه بأنه ما كان ينبغي التأخر في دفع
فوائد الإسناد إلى بنك الإسكان .
وبوجهة نظر مهنية لا يجوز تحييد المستهلك في موضوع
الوازنة، كما لا يجوز تحييد فوائد الديون وقد تكون القروض
أفضل للمساهمين من أن يزيدوا مساهماتهم .

الدكتور فايز الحوراني :

نائب رئيس مجلس الإدارة

وعقب رئيس الاجتماع أتفهم جيداً ملاحظة الأخ وليد إذ لا يجوز اعتماد مبدأ التحييد
وكان القصد من التحييد هو أن الشركة رغم تدني مبيعاتها ورغم تدني جودة المنتج، وبالتالي
خسارتها لأكثر من عطاء ، ورغم الإنفاق غير الموضوعي في تأسيس الشركة الأمر الذي يترتب
عليه زيادة حجم الإستهلاك ، ورغم تزايد فوائد الإسناد بشكل كبير جداً، أن القصد رغم كل ما
ذكر هو مؤشر لما يمكن أن يتخذ من إجراءات لتوفير السيولة مرحلياً وبالتالي تصويب أوضاع
الشركة مع تزايد مبيعاتها وضمن جودة منتجها .

ولدى طلب رئيس الاجتماع إلى الأخوة الحضور ومع آخر المطالبات المطروحات منهم
إيداء الرأي حول المصادقة على الميزانية وتقرير مدققي الحسابات وإبراء ذمة رئيس مجلس
الإدارة وأعضائه عن العام ٢٠٠٥م، أجمعت الهيئة العامة على المصادقة على الميزانية لعام
٢٠٠٥م وإخلاء طرف السادة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه عن العام المذكور .

كما طلبت الهيئة العامة إلى مجلس الإدارة متابعة تغطية زيادة رأسمال الشركة التي
أقرتها الهيئة العامة غير العادية للشركة مؤخراً وفي حالة عدم إقدام المساهمين على تغطية هذه
الزيادة توجه الهيئة العامة مجلس الإدارة إلى دعوة الهيئة العامة غير العادية للشركة للنظر في
إلغاء هذه الزيادة .



٥. انتخاب مدققى حسابات الشركة لعام ٢٠٠٦م وتحديد أتعابهم .

أشار رئيس الإجتماع إلى أن الشركة قد لمست في مكتب السيد معروف توفيق المقبل / مدقق حسابات الشركة جهوداً موفقة في تدقيق حسابات الشركة ، كما أن موقع المكتب في اربد قريباً من موقع الشركة قد وفر الكثير من المعاناة في التواصل مع مدقق حسابات الشركة .

والأمر في النهاية متروك لقرار الهيئة العامة في إنتخاب مدققي حسابات الشركة .

وأقرت الهيئة العامة إنتخاب مكتب معروف توفيق المقبل مدققاً لحسابات الشركة لعام ٢٠٠٦م، وتقويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب .

وقد شكر رئيس الإجتماع للحضور حسن تفهمهم لطروحات مجلس الإدارة ، كما شكر لهم مداخلاتهم القيمة ومناقشاتهم الموضوعية ، وتمنى للشركة التوفيق في مسعاها التصويبي .

وانتهى الإجتماع عند هذا الحد ،،،،

رئيس الإجتماع

مندوب مراقب عام الشركات

كاتب الإجتماع

رئيس مجلس الإدارة

خالد محمد صلاح الغزاوي

بسام أحمد العنوم

تيسير محمد عباينة

• المرفقات :

كشف ممثلي المساهمين الذين حضروا الإجتماع